

نشرة

العدد

01

أخبار || أنشطة || مقالات

SALMA NEWSLETTER

الإخبارية

### المحتويات

- 2 الافتتاحية
- 2 لنعمل معاً لتجريم العنف الموجه ضد النساء
- 3 بعد ثلاث سنوات على رحيلك ...
- 4 بداية المشوار ...
- 5 من ملفات مركز النديم
- 6 من تهديد إلى خدّ
- 7 المؤتمر الإقليمي الأول لشبكة سلمى



HEINRICH  
BÖLL  
STIFTUNG  
الشرق الأوسط العربي



## الافتتاحية

# لنعمل معاً لتجريم العنف الموجه ضد النساء

د. هديل رزق-قرّاز / هنريش بول - مكتب الشرق الأوسط العربي

لم يكن قرار المنظمات الشريكة في "سلمى" للعمل على قوانين لتجريم العنف الأسري وحماية النساء داخل الأسرة من العنف الواقع عليهن فجائياً، أو وليد اللحظة، أو بسبب وجود توجه إقليمي أو دولي لإقرار قوانين مناصرة لقضايا النساء، وتحديد ما يتعلق بالعنف، أو بدفع من الجهة الممولة. جاء القرار عبر نقاشات ومداولات طويلة بين مثلات المنظمات الشريكة في الاجتماعات الدورية لمجموعة "سلمى" أثناء تنفيذ المرحلة الأولى. كانت المنظمات الخمس تعمل لهدف واحد، وإن كان بأساليب مختلفة من الإرشاد النفسي والاجتماعي، والاستماع للضحايا، وتدريب متطوعات، وبحث ونشر وحملات مناصرة وضغط. كانت تجربة تبادل الخبرات مينة ومثمرة، ولكن حماس الشركاء كان يتطلب المزيد من العمل المشترك والتنسيق المتواصل. وهنا جاءت فكرة حملة مجتمعية مشتركة. بدأت المنظمات تقترح مواضيع مختلفة يمكنها أن تجمع المنظمات على اختلاف البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية، وجعل من الشعارات المستخدمة في مكان ما ذات معنى للنساء والمنظمات الشريكة في مكان آخر. أدرك الجميع أنه، وعلى الرغم من التشابه في الكثير من القضايا، فإن هناك العديد من الاختلافات التي يجب مراعاتها في حملة مشتركة.

عند رصد أهم التحديات التي تواجه عمل المنظمات على اختلاف مواقعها الجغرافية ومجالات عملها وطبيعة الخدمات التي تقدمها والأنشطة التي تقوم بها، وجد أن القوانين المحلية تشكل عائقاً أساسياً في تقديم الخدمات للضحايا، وفي تجريم الجناة، وفي حماية مقدمي الخدمات أنفسهم، وفي حماية ضحايا آخرين، وأن العمل على تغيير القوانين ضروري لخلق البيئة المواتية والمؤازرة لعمل المنظمات النسوية والحقوقية وناشطات هذه المنظمات اللواتي يقفن حائرات، وفي كثير من الأحيان عاجزات، عن تقديم المساعدة للضحايا.

لا نزعّم أنه كان أي اتفاق مسبق حول ماهية القانون أو فلسفته أو محتواه، بل اختلفت الآراء وتضاربت أحياناً حول المنطلقات التي يجب أن يبدأ منها جهد من هذا النوع، فالبعض أراد قانوناً يحمي قبل وقوع حدث العنف أكثر ما يجرّم الضحية، والبعض أراد قانوناً يحمي الأطراف الأضعف في الأسرة (من في ذلك أطفال ومعاقون ومسنون) بينما أصر البعض على

يسعدنا في شبكة سلمى أن نقدم لكم العدد الأول من نشرة سلمى الإخبارية، وضمن المرحلة الثانية من مشروع سلمى المتواصل منذ العام 2003. ليست هذه المرة الأولى التي يتم فيها إصدار نشرة إخبارية للتداول بين الشبكات الأعضاء في سلمى، فقد تم إصدار ثلاث أو أربع نشرات ضمن المرحلة الأولى، حيث كانت تصدر بشكل نصف سنوي (كل ستة شهور)، ولكن بنمط مختلف، حيث ركزت الأعداد السابقة على أخبار المؤسسات الشريكة، كما تم تداولها داخلياً دون توزيعها على مهتمين/ات بقضايا العنف ضد المرأة، كما تم إعدادها بمبادرة وجهد رئيسي من منسق المشروع.

نحاول في المرحلة الثانية تطوير الفكرة، حيث ستصدر الرسالة الإخبارية دورياً بمشاركة كاملة من الأعضاء، حيث تم اختيار لجنة استشارية للنشرة من المؤسسات الشريكة في شبكة سلمى، ستقوم بمتابعة الأخبار والأنشطة وتغطيتها واقتراح عناوين ومواضيع لمساهمات ومقالات الأعداد القادمة.

نأمل أن تتميز الرسالة بكونها:

■ أداة ووسيلة لتبادل الخبرات والممارسات الأفضل بين العاملين والعاملات في مجال مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتفعيل آليات الاتصال بين العاملين/ات في المجالات نفسها في الدول المختلفة.

■ أداة لتحسين "العلاقات العامة" وتبادل الخبرات وتزويد القراء بالإجازات والنجاحات التي يتم تحقيقها ضمن شبكة سلمى.

■ أداة للتوثيق، بحيث يتم من خلالها تسليط الضوء على إنجازات وتحديات ودروس مستفادة توصل إليها شركاء سلمى.

سوف تتجاوز نشرة سلمى الإخبارية النمط التقليدي من المقالات، ولن تكفي بإعطاء معلومات عن الشركاء، بل سيبرز فيها الطابع الإنساني، حيث يعمل جميع الشركاء مع حالات واقعية، تعكس قسوة وأثار العنف السلبية على المرأة والمجتمع، ولكنها أيضاً تعكس أهمية الجهد الكبير الذي تقوم به المؤسسات الشريكة في القضاء على العنف ضد المرأة وآثاره.

نأمل أن تساهم النشرة الإخبارية في سماع الأصوات المسكوت عنها، إما لأنها أصوات ضحايا يعانين من القمع والاضطهاد، وإما أصوات العاملات في المجال، الفدائيات اللواتي يعملن بصمت ضد التيار وضد الكثير من الأعراف والتقاليد السائدة، ليبرهنّ للعالم أن الحياة ليست ممكنة دون عنف وتمييز فحسب، بل هي حق من حقوق أي امرأة في العالم وفي المنطقة العربية. من حق النساء أن يقلن "كفى"، وأن تتحول الضحايا من أرقام صمّاء إلى حالات ملموسة.

## بعد ثلاث سنوات على

### رحيلك ...

رانية السنجلوي / مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

تقوم الأخصائيات الاجتماعيات في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بالتعامل مباشرة مع النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف. قبل حوالي 4 سنوات. تم الاتصال من قبل شرطة رام الله للتدخل في مساعدة فتاة تعرضت للعنف من قبل أحد أفراد عائلتها. سمية التي تبلغ من العمر 17 عاماً، تنحدر من عائلة تتكون من 8 أفراد (4 شقيقات وشقيقان والأم والأب). لا تربطها علاقة قوية إلا مع شقيقتها الصغرى التي تقوم على تربيتها. يعمل شقيقاها (25 و28 عاماً) في إحدى ورش ميكانيكا السيارات. وعلاقتها الاجتماعية جيدة ومحبوابة. كانت سمية تبلغ من العمر 15 عاماً عندما تعرضت لأول مرة لتحرش جنسي من قبل أحد أشقائها. وبعد محاولات عدة من التحرش. قام الأخ بتهديد شقيقته بفضحها على أنها على علاقة مع أحد الشبان إذا لم تقم بممارسة الجنس معه. واستمر شقيقها الأكبر بالاعتداء عليها مدة عام تقريباً. مستغلاً كل الفرص التي تمكنه من الاختلاء بها.

وقعت عندما كانت تقوم في تنظيف البيت. ما أدى لكسر في قدمها. حيث اضطرت أن تتوجه إلى المستشفى. وخلال الفحص. تم الكشف عما كانت تحاول إخفاءه. حامل بالشهر التاسع ... تم الاتصال بالشرطة لإعلامها بما حصل. وتم إصدار قرار من قبل المدعي العام بوضع سمية في مؤسسة اجتماعية لحمايتها. حيث أن حياتها معرضة للخطر. وتم حبس الشقيق الذي قام بالاعتداء على سمية.

وقد تم اختياري كأخصائية من مركز المرأة للعمل مع حالة سمية. وبالفعل. بدأت بالاتصال مع الأسرة. التي قابلت كل جهود المركز للتدخل بالرفض القاطع. وبعد محاولات كثيرة للاتصال مع الأهل. والتوضيح لهم أن هدف التدخل هو مساعدة الأسرة. مع التأكيد على تقديرنا للوضع الذي تمر فيه الأسرة. وإدراك صعوبة تقبل موضوع الاعتداء. تمكنت من عقد جلسات عدة مع الأسرة في منزلها. في محاولة لتهديئة الوضع وحماية سمية. اتسمت هذه الجلسات بالصعوبة. إذ أن محور نقاشنا كان يدور حول قناعة الأهل بضرورة قتل الفتاة. لأنها جلبت العار للأسرة. وأنها مسؤولة عن كل ما تمر به الأسرة. ولطالما شعرت بأنه غير مرحب بي على اعتبار أن هذه المواضيع شخصية. وليس من المفروض أن يتم التدخل بها. بالتزامن مع عقد الجلسات مع الأهل. كنت أقوم بعقد جلسات مع سمية التي بقيت في مؤسسة حتى موعد وضع طفلتها. حيث أنه كان من المستحيل إجراء عملية إجهاض في شهرها الأخير.

وبعد جلسات عدة ما بين الأهل والشرطة وجهاء البلد حول كيفية حل هذه المشكلة. كان هناك تخوف من أنه إذا تمت إعادة سمية إلى البيت. فإن هناك تهديداً على حياتها من قبل أحد أفراد أسرتها. ويتواصل الضغط. تم التوصل إلى تعهدات قانونية بإشراف الشرطة والمحافظة. تلزم العائلة بعدم المساس بسمية أو قتلها. وقد قام الأب حديداً بتوقيع هذا التعهد نظراً لأنه غالباً ما كان يهدد بقتل جالبة العار والفضيحة.

عادت سمية إلى بيتها. ولكنني أصريت على استمرار متابعة حالتها. وكنت على علم بأنها تعرضت للعديد من المشاكل من ضرب وإهانة من قبل مختلف أفراد أسرتها. وكان الجميع يحملها مسؤولية ما حصل. لأنها سكنت على مدار سنة. ولم تخبر أحداً بتعرضها للاعتداء. وتم اتهامها بأنها كانت موافقة على حصوله.

قانون لصالح النساء. البعض أراد عقوبات تقليدية قاسية بحق الجناة. بينما اقترح آخرون قانوناً بعقوبات بديلة لا تفتت أواصر الأسرة. بل تساعد الجاني على التخلص من قسوته. في الوقت نفسه. أدرك هؤلاء وهؤلاء أن تكلفة وإجراءات إقرار قانون وتنفيذه في غاية التعقيد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وربما تسبق قدرات الدول التي تعمل فيها المنظمات الشريكة وإمكاناتها أو حتى التزاماتها تجاه النساء.

على الرغم من هذا وذاك. اتفقت المنظمات الشريكة على اختيار حملة لإقرار قانون ضد العنف داخل الأسرة. كموضوع للعمل والنشاط في المرحلة الثانية لمشروع "سلمي". يمكن ذكر العديد من الأسباب التي ساعدت في ترجيح هذا الخيار. ولكننا هنا سنكتفي بسببين: أولهما أن الحملة بحد ذاتها هي حملة توعوية شاملة. وتستهدف بالدرجة الأولى صناعات القرار والمتخصصين والمتخصصات ذوي العلاقة. وسوف تساهم الحملة في إثارة جدل قانوني. واجتماعي. وسياسي حول قضايا في صميم أولويات المرأة العربية. أما السبب الآخر. فهو الزخم الذي تكنسبه الحملة إذا ما نفذت في الوقت ذاته في ثلاث دول عربية على الأقل. وحديداً إذا ما نُجحت في استقطاب اهتمام إعلامي وسياسي. هذا بالإضافة إلى إمكانيات تبادل الخبرات. ومواد الحملات من ملصقات. وشعارات. ومواد إعلامية وتوعوية. وتبادل الدروس المستفادة من العمل مع قطاعات معينة؛ مثل أعضاء البرلمان. والمحامين. والأطباء. وغيرهم.

ليس بالضرورة أن تتوج الحملات الوطنية بإقرار قوانين فعليا. فالسير على هذا الطريق يعني الكثير. وسوف ينتج الكثير من المعرفة والخبرات والتجارب التي يمكن تبادلها. ولعل أهم نتائج هذا العمل المشترك هو الدروس التي يمكن تعلمها. والخبرات التي يمكن تبادلها. بحيث يمكن في المستقبل بناء حملات مجتمعية وطنية وإقليمية ناجحة.

وقام أحد أفراد البلدة التي كانت تقطن بها سمية باستلامها. أعلمني من ذهب للجنائز، حيث أنني لم أستطع المشاركة بها. بأنها دفنت في حفرة تكاد لا تكون قبراً. حفرها مستلمها. وأقيمت بها دون أن يتم إجراء أي من مراسيم الدفن. في منتصف الليل لكي لا يعرف أحد عنها. وفي مكان مليء بالذباب والحشرات لا يليق حتى بدفن جيفة.

لكم صعقت عندما علمت أن كل من اتصلت بهم بداية من وجهاء القرية لمساعدتي كانوا هم من جمع تكاليف دفع الكفالة لخروج الأم من السجن. بالطبع تنعم الأم الآن بحياة هادئة مع أبنائها وبناتها بعد أن غسلوا عارهم. وبخاصة «أخيها الضحية التي قامت سمية بإغوائه القيام بجريمته!!».

تعرضت سمية للاعتداء، ومن ثم الرفض واللوم وحميلها مسؤولية ما حصل. وتم استكمال معاقبتها لأنها تعرضت لاعتداء جنسي من قبل شقيقها بدفنها بطريقة بشعة. لم تتضمن أي معاملة إنسانية. اليوم، وبعد مرور ثلاثة أعوام، وكلما مررت بالقرب من بيتك يا سمية، ما زلت أذكر نظراتك إلي. لم تكوني بحاجة لنطق الكلمات. كان يكفي أن أنظر إلى عينيك الجميلتين لأفهم توسلك لطلب المساعدة. كنت أنا من سلمتك للعائلة. وأنا من شهدت على ضرب أبيك لك عند استلامك. بسماعي خبر موتك. أشعرتني بالعجز الشديد أمام أصعب أنواع العنف الذي تتعرض له النساء.

بوفاتك. قررت ترك العمل. ولم أستطع أن أتوقف عن لوم نفسي. المجتمع والقانون الذي عجز عن حمايتك، باعتبار قضيتك قضية خاصة. لكنني اليوم، ما زلت أكمل مشواري. فمدى حبي لعملتي، وإصراري على المتابعة، كنت دافعه يا سمية. اعلمي أنك ما زلت شاخصة أمامي، وأتمنى أن تكوني في مكان أفضل مما كنت فيه.

ما زلت أذكر ذلك اليوم الذي ذهبت به للقاء العائلة لتهيئتها لاستقبال سمية. جلست على المقعد، وبدأت بالحديث معهم ومع خالها وعمها ووجهاء عائلتها باستثناء أبيها وأمها وإخوتها. فاجأني الأب بطلب الوقوف، وفعلاً وقفت. فأخرج سكيناً من تحت الكرسي ليريني كيف سيقتلها فور وصولها.

بعد عودة سمية إلى البيت اتسمت الجلسات بالتوتر ومشاعر الغضب الشديد. فقد وصلت الأمور لدرجة تهديدي من قبل الأهل بعدم التدخل في هذه القضية. في أحد الأيام أخبرتني سمية بأنها تشعر بالخوف من أن يتم قتلها. كانت ردة فعلي السريعة هي إبلاغ الشرطة والحفاظة ليتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية سمية. وعرفت الأسرة بقضية إعلام الشرطة، وتم طردي وإعلامي بعدم العودة ثانية إلى البيت.

كنت أستعلم عن حال سمية من أقاربها وجيرانها. وبعد استئذان عائلتها. تمكنت من التواصل معها عبر الهاتف. وعلمت أن الأجواء في المنزل بدأت تتسم بالهدوء، وسمعت أن علاقة بعض أفراد الأسرة تحسنت مع سمية. فوجئت بعد يومين باتصال من الشرطة لإبلاغي أنه قد تم قتل سمية. وأن الفاعل كانت الأم التي استغلت عدم وجود أي من أفراد الأسرة في البيت، وقامت بتكبير ابنتها، وقطعت شرايينها بواسطة شفرة. وحاولت خنقها وضربها بعصا على رأسها. لتتأكد من أنها توفيت. هربت الأم من البيت، وبعد ساعات عدة تم إلقاء القبض عليها. أوضحت الأم خلال التحقيق معها أنها غير نادمة على ما فعلت. لأنها قامت بما يجب فعله لغسل عار العائلة، وإعادة شرفها. لأن سمية فضحتهم في هذه العملة «هي حطت رأسنا في الأرض ... وفضحتنا ... كان لازم اقلتها علشان ارتاح من نظرات الناس إلي».

بعد أيام عدة، كان من المفترض أن يتم تسليم جثة سمية للأسرة. ولكنهم رفضوا أن يستلموها. حيث تم إرسالها إلى أحد المستشفيات.

## د ا ن . ا ر ج بداية المشوار ...

منير دعبس / المعهد الدولي لتضامن النساء

### الموقع حالياً ...

يعتبر موقع «أمان» من المواقع الأقدم والأهم بين مواقع حقوق الإنسان. ليس عربياً فحسب، بل دولياً أيضاً، ويحتل مرتبة متقدمة بين منظمات حقوق الإنسان في استغلال إمكانيات الإنترنت: سواء في الحصول على المعلومات أم في توصيل رسالته. من حيث حجم المادة وتنوعها بين المقال والتقارير والأبحاث والمواثيق والفعاليات والتحديث اليومي للموقع. وإن كان لا يستخدم من الوسائل التفاعلية مع الجمهور غير إمكانية استطلاع الرأي. وقد أدخل الموقع خدمة الحصول على آخر تحديث، ليتيح للزوار إمكانية الحصول على أحدث أخبار الموقع. وهي خدمة جيدة تفيد في نشر رسالة الموقع، وجذب جمهوراً أوسع له.

يحتل «أمان» الآن المركز اثنين وثلاثين ألفاً وستة وتسعين (32096) على المستوى العالمي. وقد بلغ عدد الزوار خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2007، ستمائة وثلاثة وثلاثين ألفاً ومائتين وأربعين زائراً (633240)، بينما بلغ عدد الصفحات المشاهدة حوالي واحد وخمسين مليون صفحة. وعدد طلبات التحميل حوالي مائة وثلاثين مليون طلب. وحصل الموقع على العديد من الجوائز والتكريمات، كان من أبرزها جائزة مصممي المواقع

في تشرين الأول العام 1999، نظم المعهد الدولي لتضامن النساء/الأردن، وبدعم من مؤسسة هينرش بل الألمانية، ورشة عمل تدريبية إقليمية لستة وأربعين مدرساً ومدربة، تخصصوا في برامج مكافحة العنف ضد النساء والفتيات. ومن أهم أهداف الورشة، تقييم المواد التدريبية المتوفرة في مجال مكافحة العنف التي تستخدم في مصر وسوريا، ولبنان، والأردن، وفلسطين. وخرجت الورشة بتوصيات كان من أهمها العمل على تأسيس مركز مصادر إقليمي يعمل على توفير المعلومات والمواد التدريبية المتعلقة بالعنف ضد المرأة بشكل خاص، وحقوق المرأة والطفل وحقوق الإنسان بشكل عام.

وتنفيذاً لتوصية المشاركين، تم العمل على تأسيس الموقع نظراً لوجود حاجة كبيرة في المنطقة العربية، ولتسهيل الوصول للمعلومات وإتاحتها لأكبر عدد ممكن من المستفيدين على المستوى الإقليمي. قام المعهد الدولي لتضامن النساء/الأردن، بتأسيس المركز من خلال موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت في أيلول العام 2000. وحيث أن هذا الموقع يعمل على توفير المصادر والمعلومات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات في المنطقة العربية، وعلى تشجيع احترام سيادة القانون ومبادئ حقوق الإنسان بشكل عام، أطلق عليه اسم «أمان».

# من ملفات مركز النديم ...

أماني خليل / مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف

هذه هي قصة ليلى التي جاءت باكية .. وتوجهت كدموع على جسدها .. وبعض آثار صروق ناتجة عن إطفاء السجائر عليه بدأت ليلى تقص صياتها كما تحدث كل يوم، باوثة بهذا الصوار الذي يدور بينها وبين صياتها «أم زوجها» تقريباً كل يوم الصما: معلىش.

ليلى: ما عشتش قاهرة.

الصما: عشان العيال.

ليلى: مش شايقة بيعمل إيه؟

الصما: كل الرجالة على كده.

ليلى: كل يوم ضرب وإهانة؟

الصما: ما إنتي عار فاه عصبي من الهباب إللي يبشر به.

تقول ليلى: لهذا هو مصور الصوار اليومي بيني وبين صياتي. لا أجد منها غير هذه الكلمات التي لا تغير شيئاً من الواقع الذي أصياه .. ليس لي من أجد إلاه سواها، فانا يتيمة، توفي أبواي ولم يعد لي أحد .. أما زوجي، فلا يكف عن الإهانات بكل أنواعها .. يأتي من الصارج يتطير الشرر من عينيه:

الزوج: كنتي واقفة في الشباك ليه يا بنت ..

ليلى: بناوي على ابنك إللي مش عايز يطلع من الشارع.

الزوج: بتناوي على ابني ولا واقفة عشان اللطخ إللي واقفت لك في الشباك الثاني؟

ليلى: عيب يا أبو مصم الكلام ده!

الزوج: ما هو أصلاً أنا عارف المرة منكم ما يكفهاش راجل واحد.

ليلى: يا أبو مصم ما يصعش إللي بتقوله ده.

الزوج: إنتي يا بنت الـ إللي ستعلميني إللي يصح وإللي ما يصعش؟

ليلى: إنت راجل شكاف ولسانك زفر.

الزوج: كمان بتطولي لسانك يا بنت الـ طبع تعالي بقى.

.. شه شعر .. ركل .. لطم على الوجه. ضرب في أي موضع تطاله يده .. قذفت بأبي شيء تقع عينيه عليه .. تواصل ليلى الواحدة .. هذه هي صياتي .. يخرج من الصباح .. يرجع آخر الليل على هذا المنوال كل يوم .. حسمي كله صروق من إطفاء السجائر عليه .. وليس لي مكان أذهب إليه .. أعرفت أن مشكلتي ليس لها حل سوى الطلاق، ولكن أين أذهب أنا وأولادي .. غيرة وشك وإهانات وتعذيب والعيال .. العيال بيضافوا ويفضلوا يصرخوا في الليل من الكوابيس .. أروح فين وأعمل إيه؟

w w w . a m a n j o r

ضد النساء والفتيات، من في ذلك المستفيدات من هذه المؤسسات من المعنفات والشباب. كما يزور الموقع ويساهم فيه عدد من العاملين في القطاعات ذات العلاقة؛ مثل المحامين والعاملين في مختلف المهن القانونية (المستشارين، القضاة، أفراد الضابطة العدلية)، والأكاديميين، والإعلاميين، والمعلمين، والمرشدين، والباحثين.

كما يزور الموقع صانعو القرار والمشرعون في الهيئات الحكومية المعنية والمنظمات والهيئات العربية العاملة في إطار جامعة الدول العربية وإداراتها، والمنظمات والهيئات الدولية المعنية في إطار منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة.

لسنة 2002، وكرم من قبل العديد من الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال حقوق المرأة بشكل خاص، وحقوق الإنسان بشكل عام.

يهدف الموقع إلى خلق شبكات من الاتصال والتنسيق بين الجهات الناشطة في هذا المجال على المستوى العربي، من خلال عرض عدد كبير من المواضيع أهمها:

- المعلومات حول المواد والمراجع المتخصصة في مجال العنف ضد المرأة.
- النصوص المرجعية القانونية كالدساتير والقوانين العربية.
- معلومات حول الخدمات المتاحة لضحايا العنف من النساء.
- معلومات حول الهيئات والمؤسسات الرسمية والأهلية الوطنية، العربية والدولية المعنية بمجابهة العنف ضد النساء والفتيات ومعالجته.

وقد تمكن الموقع خلال فترة قياسية من الوصول إلى عدد كبير من المنظمات غير الحكومية، والهيئات النسائية، ومنظمات وهيئات حقوق الإنسان العاملة في مجال القضاء على العنف



# من تهديدٍ إلى حدٍّ

نائلة عواد / نساء ضد العنف

لكل ما يتعلق بقضية الاعتداء الجنسي. في البداية، شكك قسمٌ من مديري المدارس الذين توجهنا إليهم بمضمون البرنامج؛ فبعضهم لم يع الفرق بين تربية جنسية وبين اعتداء جنسي. وتمت معاملتنا كمنتهكاتٍ ومُهدّاتٍ للهدوء المفترض في المدرسة، حيث اعتقدوا بأننا نفتح أعين الطلاب والطالبات على مواضيع يحظر أن يعلموا بها. فكل ما يتعلق بكلمة «جنس» هو محظور.

إلى جانب معارضة المديرين، كانت هناك معارضة الأهالي؛ فالمدارس التي لم تنشأ خوض معركة مع الأهالي، استخدمت حقيقة عدم وجود أي تعليمات من وزارة التربية والتعليم تملّي بدمج مشروعنا في مدرستهم كعذر لرفضهم دخولنا مدارسهم، ولكونهم غير راغبين في خوض مواجهة مع المجتمع.

على ضوء الصعوبات المذكورة أعلاه، وبهدف إعطاء الشرعية للمشروع والموضوع، ولتخفيف القلق والخوف الناتج من الحديث فيه، قمنا بتطوير برنامج خاص وشمولي، يتميز بتوجهه لثلاث مجموعات: الأهل، المعلمين، الطلاب. إن التغيير المجتمعي المتعلق بالقبول الاجتماعي لفكرة المشروع هو نتاج عمل واسع ومُأسس، مُدمج بفكر ورؤيا نسويين. ولهذا، نشهد اليوم ارتفاعاً في عدد التوجهات من المدارس للتعاون والعمل المشترك.

إن ارتفاع عدد التوجهات لمركز مساعدة ضحايا العنف الجنسي والجسدي سنوياً، يعني أننا نشهد، في المجتمع العربي، تغييرات جديّة على المستوى الفرديّ والمجتمعيّ في تناول موضوع الاعتداء الجنسي، ويؤكد أن النساء والفتيات يتشجعن للبوّح بالاعتداء في حال حصولهن على المعلومات والعناوين المهنية الصحيحة. تطوّر آخر ملفت للانتباه في العامين الأخيرين، هو جأحنا في دمج موجهي مجموعات رجال في العمل مع الجيل الشاب، الذين يشكلون مثلاً جديداً يقتدى به، وببرزون توجهنا وخطابنا بأن مكافحة العنف هو نضال مجتمعي شامل للنساء والرجال معاً.

لقد أصبح مشروع زيادة الوعي ومركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية عنواناً مهنياً للعديد من القضايا التي تخص الاعتداءات الجنسية. ليس للجيل الشاب -فتيان وفتيات- فحسب، إنما للمهنيين وللأهالي أيضاً القلقين من ظواهر معينة في تصرفات أطفالهم، طالبين أجوبةً لأسئلة تتعلق بالاعتداءات الجنسية.

ختاماً، أود التأكيد على أهمية العمل المرتبط بالواقع، الذي يهدف إلى التغيير المجتمعي فيما يخص الاعتداءات الجنسية، ومكانة النساء بشكل عام، لكنه، في الوقت ذاته، يحافظ على العلاقة مع الأطر المختلفة بأكثر قدر وبأعلى درجة من التعاون.

تنشط جمعية نساء ضد العنف وخواول أن تطرح رؤاها وتؤثر انطلافاً من الدور المركزي الذي اختطته لذاتها منذ بداية عملها في التغيير الاجتماعي. ومن إيمانها بضرورة إحداث عملية حراك اجتماعي تعتمد على وعي ودراسة للقيم الاجتماعية السائدة، ونقض ركائز الفكر التقليدي الذكوري، الذي يهمل المرأة، ويكرس دونيتها، في وضعية كهذه، يصبح مشروع زيادة الوعي في الجمعية محوراً مركزياً في النشاطات اليومية، حيث يعتمد المشروع على توجه يجدر قيماً إنسانية وحقوقية ترتكز إلى موائيق حقوق الإنسان، وحقوق المرأة الدولية، والحق بالمساواة والحياة الكريمة.

أقر أنه واقع غير سهل على الإطلاق، يتطلب بذل جهود جبارة، وخوض صراعات لا حصر لها في مواجهة قوى ومؤسسات اجتماعية مختلفة ذات صلة بقضايا المرأة. وما يزيد من صعوبة وضعنا، أننا جزء من أقلية قومية<sup>1</sup> تخضع للتمييز العنصري الرسمي من الدولة ومؤسساتها. وترانا نواجه التمييز من مجتمعنا كوننا نساء، الأمر الذي يضعنا مرة في صف مجتمعنا ضد التمييز والإجحاف بحق، ومرة في مواجهة مجتمعنا ذاته في كل ما يتعلق بالمرأة وقضاياها.

في بحث أجرته د. نادرة شلهوب-كيفوركيان من قسم الحقوق وعلم الإجرام في الجامعة العبرية، بالتعاون مع جمعية نساء ضد العنف، تبين أن 13% من ستمائة وثلاث وعشرين طالبة عربية اشتركن في البحث (تتراوح أعمارهن بين 14 - 16)، كن ضحية لاعتداء جنسي وسفاح قربي. كما اتضح أن ضحايا الاعتداءات الجنسية ما زلن يُعاملن كمذنبات فيما حل بهن، يعانين من الإذلال والنكران، وتُتهمن بالمس بشرف العائلة، فحتى الاعتداءات الجنسية داخل العائلة يُنظر إليها كعامل بإمكانه حل الرباط العائلي وتفكيكه، وتكاد تنعدم لدى المجتمع القدرة على الاحتمال والتفهم لهؤلاء الفتيات، فقد احتاج طاقم البحث، المؤلف بأكمله من نساء، إلى سبل غير اعتيادية من أجل الدخول للمدارس وإجراء البحث.

لقد استفدنا جداً، في نساء ضد العنف، من البحث ونتائجه في العمل على تطوير وخلق آليات للعمل على موضوع الاعتداءات الجنسية، لتوجيه جهودنا، والتأكيد على ضرورة عملنا، حيث أن وزارة التربية والتعليم لم تأخذ على عاتقها محاربة العنف ضد النساء في برامجها التربوية لطلاب المدارس العربية، كما هو متبع مع المدارس اليهودية، حيث اقتصر المشروع الذي يتمحور حول مكافحة التمييز ضد النساء على المدارس اليهودية فقط، ما دفعنا إلى المطالبة بالاعتراف ببرامجنا التي نقدمها للمدارس ضمن البرامج المنهجية.

في السابق، اعتبر الحديث في موضوع كهذا حساساً ومؤلماً. أذكر الصعوبات التي مررت بها في بداية طريقي كمنسقة للمشروع، حيث الرفض والإنكار

<sup>1</sup> كان تعداد العرب في البلاد سنة 1881 أكثر من نصف مليون نسمة، أي ما يعادل 95% من السكان، وكانوا يشكلون مجتمعاً زراعياً مع قطاع مدنيّ واسع أخذ بالتطور في فترة الانتداب البريطاني. وقد ناضلوا ضد الاستيطان اليهودي لكونه استيطاناً كولونيالياً، وطالبوا بإقامة دولة لهم، أمّا في بدايات 1948، فقد كان عدد الفلسطينيين نحو 900 ألف نسمة، لكن لم يبق منهم بعد النكبة والتهجير سوى 150 ألف نسمة، فقد تمّ في هذه الحرب، هدم 400 قرية عربية وتهجير أهلها. تصل نسبة العرب في إسرائيل اليوم إلى نحو 20% من السكان، وهم يتوزعون، حسب المناطق الجغرافية، كما يلي 85% في الجليل والمثلث والنقب، و15% يقفون في مدن مختلطة جمع اليهود والعرب، وعلى الرغم من أنهم يشكلون نحو مليون نسمة، فإن إسرائيل لا تعترف بهم كأقلية قومية، ولذلك فهم يعانون التمييز الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (ورقة عمل المؤسسة العربية لحقوق الإنسان - الناصرة - 2000/10/17)، وذلك بسبب تعريف الدولة على أساس عرقيّ ديني. لم تتعامل دولة إسرائيل، بعد قيامها، مع الأقلية العربية كمواطنين متساوين، إنما رأت فيهم عاملاً مهدداً لكيان الدولة، وبنيت سياسة التعامل معهم بما يتلاءم وهذه النظرة، فأصبح العامل المركزي في هذه السياسة، التمييز ضدّ هذه الأقلية على مستويات عدّة، من خلال القوانين والسياسات الحكومية.



# المؤتمر الإقليمي الأول لشبكة سلمى

قانون ضد العنف الموجه ضد النساء: الفلسفة، الإستراتيجيات، الخطوات العملية

حولته، حيث قدم كل من سيادة القاضي هشام البسطويسي، والأستاذ البروفيسور د. محمد نور فرحات، والأستاذة أسمى خضر، أوراقاً غطت بشكل أساسي أسباب وجود ظاهرة العنف المنزلي، والقوانين الموجودة حالياً لمواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة والعنف في الأسرة، والتعديلات المطلوبة على هذه القوانين، وأخيراً أهمية إيجاد مثل هذا القانون وملاحمة الأساسية، وبخاصة فيما يتعلق بمواجهة العنف وسبل الوقاية منه.

وتناولت الجلسة الثانية موضوع القيود الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية والثقافية، حيث قدمت كل من د. إصلاح جاد، ود. هديل رزق-قزاز، ود. نهضة شحادة، أوراقاً تناولت مجموعة من التساؤلات حول كون الإصلاح القانوني الإستراتيجية الأهم بالنسبة لتغيير وضعية المرأة، وحول اعتبار الدولة المشرع الوحيد للقانون، بالإضافة إلى التطرق إلى المعوقات البنوية في المجتمع التي تعيق مثل هذا الإصلاح القانوني، من جهة أخرى، غطت الجلسة منبع مثل هذه القوانين، وأساس المطالبة فيها، مع توضيح العملية المتكاملة التي يشكل إيجاد القانون جزءاً صغيراً منها نحو الإصلاح المجتمعي المنشود.

والأسباب التي تدفع باتجاه إيجاد قانون لحماية المرأة والأسرة في العالم العربي.

في يوم الاثنين الموافق 25/حزيران/2007، تم عقد المؤتمر في العاصمة الأردنية عمّان، حيث شارك فيه ما يزيد على سبعين مشاركاً/ة كمثلثات/ين عن المؤسسات الشريكة في مجموعة سلمى، والمؤسسات المرشحة للانضمام للمجموعة، والمؤسسات المعنية في الأردن، وأخيراً الجهات الحكومية ذات العلاقة في الأردن. ولعل من أهم ما أثير نقاشات المؤتمر كون المشاركات والمشاركين من ثماني دول عربية: الأردن، تونس، الجزائر، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب، اليمن.

منذ البدء بعملية التحضير للمؤتمر، كان التجاوب كبيراً من البلدان كافة: سواء على مستوى المتحدثات والمتحدثين أم على مستوى المشاركات والمشاركين. وكما يقترح العنوان، تم تخصيص ثلاث جلسات رئيسية للمؤتمر، تناول موضوع كل منها ثلاث متحدثات/متحدثين، بحيث يتناول كل موضوع ناشطات نسويات وخبيرات/خبراء قانونيات/ون في المجال.

تناولت الجلسة الأولى موضوع فلسفة جرم العنف الأسري والاستفراد بقانون خاص

تم العمل على تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع: الحياة ممكنة دون عنف وتمييز، الحملة الإقليمية لمناهضة العنف ضد النساء، خلال الفترة الواقعة بين العامين 2003 و2005، وكان من أهم نتائجها تشكيل مجموعة أطلق عليها لاحقاً اسم مجموعة «سلمى». خلال هذه المرحلة، عمل الشركاء على تحضير مسودة قانون لمناهضة العنف ضد النساء، في أربعة بلدان بما يتوافق مع سياقها الاجتماعي، وخلال مرحلة التحضير لمسودات القوانين في الأردن، وفلسطين، ولبنان ومصر، تمت بعض النقاشات على المستوى الإقليمي ما بين الشركاء فيما يتعلق بثلاثة محاور أساسية ذات صلة مباشرة بقوانين العنف الموجه ضد النساء. هذه المحاور تلخص الفلسفة الكامنة وراء المطالبة بوضع قانون ضد العنف الموجه للنساء والأسر، والإستراتيجيات التي يجب اتباعها، والخطوات العملية التي تلي استصدار المسودات، وكنتيجة لتباين مواقف أعضاء سلمى في المرحلة الأولى فيما يتعلق بإيجاد قانون بهذه الخصوصية والأهمية، استقر الشركاء على ضرورة عقد مؤتمر إقليمي يضم الخبرات والخبراء في مجال القانون، والأكاديميات والأكاديميين، والناشطات النسويات لتعميق النقاش وفتح الحوار بين الأطراف المختلفة حول الحاجات، والخلفيات،

وفي الإجابة عن التساؤل: هل نعمل على المطالبة بقانون مستقل يجرم العنف ضد النساء أم إستراتيجية لتعديل بعض النصوص القانونية السائدة؟ هل نريد قانوناً يجرم العنف أم يوفر الحماية؟ كانت نتائج النقاش هي التشديد على أهمية العمل على إجراءات تعديلات قانونية عامة بالإضافة إلى اعتماد قانون خاص، والعمل على إيجاد منظومة متكاملة تعمل على إيجاد آليات وجهات تطبيقية. بما فيها المسائل الإجرائية التي تتناسب مع طبيعة العنف الممارس ضد المرأة في الأسرة. كما نبه البعض إلى آثار التركيز على الخاص، وعدم تناول العنف في المجال العام، حيث اعتبروا أن في ذلك إهمالاً كبيراً لقضايا مهمة.

من الجدير بالذكر أنه يتم العمل حالياً على إصدار كتيب توثيقي لأوراق المؤتمر، ويمكن الحصول على نصوص أوراق المؤتمر كاملة من الرابط الإلكتروني لشبكة سلمى: [www.amanjordan.org/salma](http://www.amanjordan.org/salma) أو من خلال الاتصال على البريد الإلكتروني: [info@boell-ameo.org](mailto:info@boell-ameo.org)

أيضاً النقاشات التي دارت خلال المؤتمر، وبخاصة في الجلسة الرابعة التي تم تخصيصها لطرح مجموعة من الأسئلة الجوهرية في هذا المجال.

فقد تباينت الآراء حول ماهية القانون، فيما إذا كان ضد العنف الموجه ضد النساء، أم أنه قانون لحماية الأسرة. فالبعض يرى أنه من المفضل العمل الآن، وبشكل مرحلي، على موضوع العنف داخل إطار الأسرة، مع التركيز على المرأة والطفل، باعتبارهما الحلقة الأضعف في إطار الأسرة، فهو أفضل وقابل للتعريف الإجرائي أكثر. في حين يرى البعض في تخصيص قانون لحماية المرأة من العنف أمراً أسهل وقابلاً للتطبيق بشكل أكبر، حيث أن هناك العديد من الأمور التي يجب أن يتم أخذها بعين الاعتبار عند الحديث عن قانون حماية الأسرة: مثل تعريف الأسرة، وقبول المشرع بها (متدة أم نوعية)، وإشكالية منهج حماية الأسرة يجعل من الأسرة القيمة العليا للحماية، وأخيراً ترى هذه الفئة أن الأهم هو جرم العنف قبل الانطلاق للحماية، فالحماية تسلب المرأة حقها.

«مضمون محتوى قانون حماية الأسرة وإجراءاته التنفيذية» كان عنوان الجلسة الثالثة التي تمت تغطية موضوعاتها من قبل د. عاصم خليل، والأستاذة فاطمة المؤقت، ود. عابدة سيف الدولة. وتناولت الجلسة مدى نجاعة إيجاد قانون يجرم العنف ضد النساء، وآليات الوصول لقوانين يمكن اعتبارها وسيلة للتغيير المجتمعي المنشود، من خلال إشراك الجميع فيه، ومن خلال دراسة القوانين الموجودة حالياً، وضرورة وضع سياسات طويلة الأمد، وأخيراً توعية المجتمع وتنقيفه بشكل عام.

ولعل أفضل ما يمكن أن يصف علاقة المؤسسات الشريكة في شبكة سلمى، هو ما ورد في الكتيب الذي وثق المرحلة الأولى منه، واسمحوا لي أن أقتبس منه: «لم يكن الحوار دائماً خالياً من الخلاف، لكنه كان دائماً يتميز بالصراحة والاحترام المتبادل، والأهم من ذلك بالشعور المشترك بوحدة الهم والقضية والهدف المتمثل في المساهمة في تحقيق حياة خالية من العنف والتمييز لنساء البلدان المشاركة في المشروع». هذا ما كانت عليه